بين جدار الرفض الديني وصمت الدولة وآلاف القصص التي لم تكتمل

الزواج المدني الممنوع في مصر

فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن الصعيد، يعيش آلاف الشباب والفتيات على أمل مؤجل، لا هم قادرون على إتمام زواج يحلمون به.. ولا المجتمع والدولة يمنحانهم الحق فى اختيار شكل العلاقة التى تناسبهم.. السبب بسيط فى ظاهره لكنه شديد التعقيد فى عمقه: غياب قانون يعترف بالزواج المدنى فى مصر، بين رفض الأزهر من ناحية ورفض الكنيسة من ناحية أخرى، يتجمد مصير بشر لا يملكون سوى أن ينتظروا، أو أن يلتفوا على القانون بطرق ملتوية أو أن يهاجروا إلى بلد اخر يعترف بحقهم فى ان يحبوا ويتزوجوا وفق قناعاتهم..

المعضلة هنا ليست ترفا فكريا ولا نقاشا نخبويا، بل قضية تمس الحياة اليومية، وتضع الاف المواطنين فى مأزق وجودى بين الحب والهوية، وبين القانون والدين، وبين ما يريدونه وما يسمح لهم به..

- حكايات مؤجلة

منال (اسم مستعار) شابة فى بداية الثلاثينات ارتبطت بشاب مسلم وهى مسيحية.. تقول: أنا وهو عايشين قصة حب بقالها ست سنين.. لكن ما ينفعش نتجوز لا الكنيسة هترضى ولا الأزهر عنده حل لينا، كل اللى نقدر نعمله إننا نعيش فى سرية أو نهاجر، لكن ليه؟ ليه نتحرم من حقنا الطبيعي؟

منال ليست وحدها، محمود (اسم مستعار) ٢٩ سنة مسلم سنى أحب فتاة شيعية أثناء دراستهما بالخارج، عاد الاثنان إلى مصر حاملين أحلام الزواج، لكن عائلتيهما رفضتا بشدة ولم يجد القانون منفذا لتوثيق عقد مدنى يرضى الطرفين. اما أن تتحول الفتاة إلى المذهب السنى لنتزوج، بما يرفضه أهلها أو أن نفترق، "كأن الدولة تقول لنا الحب مش ليكم" يقول محمود بمرارة..

وفى حالات أخرى يكون الطرفان من طوائف مسيحية مختلفة، فيتعطل الزواج لأن الكنيسة لا تسمح بعقود مختلطة بين الأرثوذكس والكاثوليك أو البروتستانت، هذه التعقيدات تضع مئات القصص فى خانة المستحيل فيتجه البعض إلى الزواج العرفى أو إلى السفر لقبرص واليونان لعقد زواج مدنى هناك ثم العودة لمحاولة إثباته فى مصر..

- موقف الأزهر: انفصال عن هوية المجتمع..

الأزهر باعتباره المرجعية الإسلامية الكبرى فى مصر أعلن أكثر من مرة رفضه لفكرة الزواج المدني، يرى أن الزواج عقد شرعى لا يقوم إلا بشروط محددة، أهمها الولى والشهود وتوثيق العقد وفق الفقه، وأى عقد مدنى مستقل عن هذه الشروط يعتبر باطلا..

فى أحد تصريحاته قال عضو هيئة كبار العلماء: الدعوة إلى الزواج المدنى تستهدف سلخ المجتمع عن هويته الإسلامية..

من وجهة نظر الأزهر الزواج المدنى ليس مجرد إجراء إداري، بل خطر على الأسرة المسلمة وفتح لباب الفوضى الأخلاقية..

الكنيسة: لا قيمة له أمام الله

الكنيسة الأرثوذكسية من جانبها تتبنى موقفا أكثر صرامة.. فالزواج المسيحى سر مقدس لا يتم إلا فى الكنيسة وبين طرفين من نفس المعتقد ومن ثم، ترفض الكنيسة الاعتراف بأى زواج مدنى يتم خارجها، وتعتبره باطلا دينيا..

أحد الكهنة أوضح الأمر بقوله: الزواج المدنى ليس زواجا مسيحيا، بل عقد قانونى لا قيمة له أمام الله..

وفى حالات كثيرة من يحاول الالتفاف على هذا الوضع بعقد مدنى فى الخارج يجد نفسه مرفوضا داخل كنيسته بل وأحيانا يحرم من الأسرار الكنسية..

بين الدين والقانون

المعضلة الأكبر أن الدولة المصرية لم تضع إطارا قانونيا يتيح الزواج المدنى كخيار بديل.. قوانين الأحوال الشخصية الحالية تنظم الزواج والطلاق والميراث على أساس ديني: المسلمون يحتكمون للشريعة.. والمسيحيون للوائح كنسية

الأزهر يعتبره تهديدا لهوية المجتمع وفتح لباب الفوضى الأخلاقية

الكنيسة الأرثوذكسية: الزواج المدني عقد قانوني لا قيمة له أمام الله

مثل لائحة ١٩٣٨ .. لكن هذه القوانين لا تتسع للحالات المختلطة أو لمن يرفض الزواج الدينى أصلا..

المحامى الحقوقى أحمد صبرى يوضح: المجتمع متنوع.. فيه مسلمين ومسيحيين وبهائيين ولا دينيين.. لماذا يجبر الجميع على الزواج وفق رؤية دينية واحدة؟ الدولة من واجبها أن توفر خيارا مدنيا يضمن الحقوق.. ويترك للناس حرية الاختيار..

فى ديسمبر ٢٠٢١ أصدرت إمارة أبوظبى القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٢١ لتشريع الزواج المدنى للأجانب وغير المسلمين وأنشأت محكمة الأسرة المدنية الأولى من نوعها فى المنطقة.. القانون دخل حيز التنفيذ فى يناير ٢٠٢٢ ثم توسع نطاقه ليشمل الإمارات كافة..

وبحسب الإحصاءات الرسمية جرى تسجيل أكثر من ٣٦ ألف عقد زواج مدنى حتى نهاية ٢٠٢٤ منها ٨ آلاف عقد فى النصف الأول من ذلك العام وحده، هذه الأرقام تعكس إقبالا واسعا.. خصوصا بين المقيمين الأجانب..

تجربة أبوظبى أثبتت أن الزواج المدنى يمكن أن يعمل جنبا إلى جنب مع الزواج الدينى دون أن يلغيه أو يحل محله، لكنه يوفر ببساطة خيارا قانونيا يحترم التعددية ويمنح الحقوق..

حرية شخصية أم تهديد للهوية؟

خصوم الزواج المدنى فى مصر يرون أن المسألة ليست مجرد حرية شخصية، بل قضية تمس هوية المجتمع الدينية.. بعض علماء الدين يؤكدون أن الاعتراف به هو إقرار ضمنى بالعلمنة وفتح لباب التفكك الأسري..

لكن فى المقابل يرى الحقوقيون أن ربط الزواج بالمؤسسات الدينية وحدها يعنى حرمان مواطنين من أبسط حقوقهم، الدولة المدنية الحديثة، كما يقولون، لا تفرض على الناس عقيدة معينة، بل تحمى حقوقهم بصرف النظر عن دينهم..

أطفال بلا هوية.. نساء بلا حقوق

الفراغ القانونى الناتج عن غياب الزواج المدنى لا يظل حبا معلقا فقط، بل يمتد ليخلق أزمات أشد قسوة.. بعض الأطفال يولدون بلا نسب ثابت لأن زواج ابائهم لم يعترف به، نساء يجدن أنفسهن بلا حق فى النفقة أو الميراث لأن عقود زواجهن غير موثقة رسميا..

المحامية نجلاء سلامة المتخصصة فى قضايا الأحوال الشخصية، تروى أنها استقبلت عشرات الحالات من نساء عشن سنوات فى زواج عرفى غير موثق، لأن القانون لم يفتح أمامهن بابا مدنيا، وعندما انهارت العلاقة وجدن أنفسهن بلا سند قانوني.. النتيجة كانت مأساوية، لا حقوق مالية ولا نسب واضح للأبناء ولا حتى إمكانية رفع قضايا أمام المحاكم بسهولة..

تجارب مقارنة

فى لبنان رغم أن الزواج الدينى هو السائد فإن أى زواج مدنى يتم فى الخارج يعترف به قانونياً عند العودة.. هذا الحل الجزئى وإن لم يوفر خيارا محليا.. لكنه على الأقل يفتح نافذة قانونية.. كثير من المصريين يلجؤون إلى قبرص واليونان لعقد زواج مدنى وتسجيله لاحقا فى مصر، لكنهم يواجهون أحيانا صعوبات فى اعتراف الكنيسة أو الأزهر به..

- هل يمكن أن يتكرر نموذج أبوظبى فى مصر؟

سؤال يفرض نفسه: هل يمكن لمصر أن تسلك طريقا مشابها؟ أستاذ القانون الدستورى الدكتور حسام بدوى يرى أن الأمر ممكن لو تم التعامل معه بشكل اختيارى لا إجباري.. يقول: الدولة ليست مطالبة بإلغاء الزواج الدينى أو تهميشه.. الفكرة أن يكون هناك مسار مدنى مواز متاح لمن يريده.. هذا يحترم مبدأ المواطنة المتساوية دون المساس بالتقاليد الدينية لمن يتمسكون بها...

ويضيف: القانون المدنى فى الزواج لن يغير عقائد الناس، لكنه سينقذ حياة آلاف البشر من التعليق فى المجهول، وسيضمن حقوق النساء والأطفال..

بين رفض الأزهر والكنيسة وصمت الدولة، يعيش آلاف المصريين مأزقا حقيقياً.. الزواج المدنى فى مصر ليس رفاهية فكرية.. بل قضية حياة تمس حقوق الإنسان والحرية الفردية واستقرار الأسرة..

تجربة أبوظبى أثبتت أن تطبيق الزواج المدنى فى بيئة عربية ومسلمة ممكن وفعال دون أن يلغى الزواج الدينى أو يهدد المجتمع.. لكن فى مصر سيبقى السؤال مفتوحا: هل من حق الفرد أن يختار شكل زواجه، أم يظل هذا الحق مرهونا برضا المؤسسات الدينية وحدها؟